كلمة المفوض العام للأونروا فيليب لازاريني في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

تشرين الأول 2024 09

9 تشرين الأول/أكتوبر 2024، نيويورك (عبر رابط فيديو)

سيدتي الرئيسة،

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

يؤسفني بشدة أننا وبعد عام على الهجمات البغيضة ضد إسرائيل والحرب الكارثية على غزة بأن لا نرى نهاية للعنف الوحشي الذي يجتاح المنطقة.

لقد مر عامٌ من الخسارة والمعاناة العميقة.

كما كان عامًا اتصف بالهمجية والتجريد من الإنسانية.

لا يزال الرهائن الذين تم أخذهم من إسرائيل أسرى، وتُركت عائلاتهم في محنة عميقة وطويلة.

لم يعد بالإمكان التعرف على غزة.

كأنها بحر من الأنقاض والركام.

وأصبحت مقبرة لعشرات الآلاف من الناس، بما في ذلك عدد كبير جدًا من الأطفال.

وتقريبًا تعرض سكان القطاع بالكامل للتهجير.

كما اضطر الناس إلى النزوح عدة مرات، بحثًا عن الأمان الذي لا وجود له.

ومما يثير القلق بشكل خاص التطورات الأخيرة في الشمال.

حيث يُدفع مئات الآلاف من الناس مرة أخرى للانتقال إلى الجنوب، وحيث الظروف المعيشية لا تحتمل وغير إنسانية.

ومرة أخرى، يتأرجح سكان غزة على شفير مجاعة هي من صنع الإنسان.

***

ولم يسلم الأطفال في قطاع غزة.

حيث قُتلوا وأصيبوا وتَيتَّموا بأعداد مروعة.

فأكثر من 650 ألف طفل أصبحوا خارج المدارس - وهم مصابون بصدمات نفسية عميقة ويعيشون بين الأنقاض.

لقد فقدوا بالفعل عامين من التعلم.

فالفلسطينيون ليسوا بغرباء عن الخسارة.

ولكن أن يتم حرمانهم من التعليم - الذي كان دائمًا مصدر فخر هائل - فهذا أمر جديد.

لا يمكننا أن نتحمل خسارة جيل كامل وزرع بذور الكراهية والتطرف في المستقبل.

ولهذا السبب استأنفت الأونروا، إلى جانب عملياتها المنقذة للحياة، بعض أنشطة التعلم في غزة.

نحرص يوميًا على توفير خدمات نفسية واجتماعية لآلاف الأطفال.

ونقوم بالبناء على هذه الأنشطة لمساعدتهم على القراءة والكتابة وإجراء بعض عمليات الحساب الأساسية.

يجب اعتبار مسألة إعادة الأطفال إلى التعلم على أنها أولوية مشتركة وملحة.

لعبت الأونروا دوراً حاسماً في حملة التطعيم الطارئة ضد مرض شلل الأطفال، والذي عاد إلى غزة بعد 25 عاماً من القضاء عليه.

وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف، قامت الأونروا بتطعيم أكثر من نصف مليون طفل خلال فترات توقف قصيرة في الأنشطة العسكرية.

ومن المقرر أن تنطلق الجولة الثانية من حملة اللقاحات في منتصف أكتوبر/تشرين الأول.

نأمل أن ننجح مرة أخرى ولهذا الهدف نحتاج إلى توفر الإرادة السياسية الكافية.

السيدة الرئيسة،

بعيداً عن غزة، تعاني **الضفة الغربية** من تصاعد العنف.

لقد قُتل ما يقرب من **700** شخص في العام الماضي، من بينهم أكثر من **160** طفلاً.

وبشكل متزايد أصبحت الحياة المدنية ذات صبغة مسلحة، ويتوسع النشاط الاستيطاني بصورة سريعة.

وتقوم قوات الأمن الإسرائيلية بشكل روتيني بتدمير البنية التحتية العامة أثناء العمليات العسكرية، وفرض عقوبات جماعية على الفلسطينيين.

وأصبح **لبنان** الضحية الأخيرة لهذا النزاع المتسع.

حيث يدفع المدنيون ثمناً باهظاً.

أما الغارات الجوية التي تشنها القوات الإسرائيلية فتقتل وتجرح الآلاف، وتهجر مئات الآلاف، في حين يواصل حزب الله مهاجمته لإسرائيل بالصواريخ.

لقد فتحت الأونروا **11** مركز إيواء في لبنان، تستضيف **أكثر من 4500** نازح لبناني، وفلسطيني، وسوري.

وقد أصبحت الحاجة إلى خدمات الوكالة في غزة، والضفة الغربية المحتلة، ولبنان أكبر من أي وقت مضى.

ولم نتعرض قط لهجوم شرس كهذا.

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

إن التجاهل الصارخ للقانون الإنساني الدولي، والانهيار شبه الكامل للنظام المدني، يشل الاستجابة الإنسانية في غزة.

أضحت غزة المكان الأكثر خطورة في العالم بالنسبة للعاملين في مجال الإغاثة - حيث قُتل **226** من موظفي الأونروا في غضون 12 شهراً.

وتضررت أو دمرت مباني الأمم المتحدة، بما في ذلك ثلثي مباني الأونروا.

كما تم استخدام مقارنا لأغراض عسكرية من قبل الجماعات المسلحة الفلسطينية، بما في ذلك حركة حماس، وقوات الأمن الإسرائيلية.

وتتعرض قوافل المساعدات الإنسانية للنهب من قبل العصابات المسلحة وعرقلة عملها من قبل الجنود الإسرائيليين الذين يتحدون تسلسل قيادتهم.

وفي غياب وقف إطلاق النار الدائم، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، ووصول الدعم الإنساني غير المقيد، فإن عملية المساعدات سوف تنهار، مما يؤدي إلى غرق مليوني شخص في حالة من الفوضى.

***

وبشكل أوسع عبر الأرض الفلسطينية المحتلة، يتقلص الحيز التشغيلي للوكالة.

حيث وصف كبار المسؤولين الإسرائيليين تدمير الأونروا بأنه هدف للحرب.

وهنالك التشريع الرامي إلى إنهاء عملياتنا وهو جاهز للمصادقة النهائية من قبل الكنيست الإسرائيلي.

حيث يسعى إلى حظر وجود الأونروا وعملياتها في الأراضي الإسرائيلية، وإلغاء امتيازاتها وحصاناتها وذلك في انتهاك للقانون الدولي.

وإذا تم تمرير مشاريع القوانين فستكون العواقب وخيمة.

فمن الناحية **العملياتية**، قد تتفكك الاستجابة الإنسانية بأكملها في غزة - والتي تستند على البنية التحتية للأونروا.

سيتوقف التنسيق مع إسرائيل، مما يزيد من تعطيل توفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية للأشخاص المحتاجين بشدة مع اقتراب فصل الشتاء.

وسيفقد أكثر من 650 ألف طفل أي أمل في استئناف تعليمهم وسيتم التضحية بجيل كامل.

في الضفة الغربية، سيتوقف تقديم التعليم والرعاية الصحية الأولية والمساعدات الطارئة لمئات الآلاف من لاجئي فلسطين.

ومن الناحية **القانونية**، ينتهك هذا التشريع من الكنيست التزامات إسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

حيث يتحدى إرادة المجتمع الدولي المعبر عنها من خلال قرار الجمعية العامة رقم 302 بشأن الأونروا، ويعمق الانتهاكات التي أقرتها محكمة العدل الدولية.

ومن الناحية **السياسية**، يسعى التشريع المناهض للأونروا، والذي يشكل جزءًا من حملة أوسع نطاقًا لتفكيك الوكالة، إلى تجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين، وتغيير معايير الحل السياسي المستقبلي من جانب واحد.

السيدة الرئيسة،

تشكل هذه الهجمات سابقة خطيرة لحالات النزاع الأخرى حيث قد ترغب الحكومات في القضاء على وجود الأمم المتحدة غير الملائم لها.

ولا تستهدف هذه الهجمات الأونروا فحسب، بل أي فرد أو كيان يدعو إلى الامتثال للقانون الدولي والحل السياسي السلمي.

إن عدم التصدي لمحاولات ترهيب وتقويض الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه في نهاية المطاف أن يعرض العمل الإنساني وحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم للخطر.

يتعين على هذا المجلس أن يقرر إلى أي مدى سيتسامح مع الأفعال التي تضرب صميم التعددية وتهدد السلام والأمن الدوليين.

ولن يتبدد مناخ الإفلات من العقاب السائد دون اتخاذ إجراءات حاسمة.

بوسعنا أن نتمسك بميثاق الأمم المتحدة وننفذ القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف وقرارات المحاكم الدولية، دون استثناء.

أو يمكننا أن نقر بأن النظام الدولي القائم على القواعد لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد انتهى.

ينبغي أن يبعدنا الدمار الذي شهدناه العام الماضي عن حافة خلق معايير جديدة خطيرة للحرب والتراجع عن التزامنا المتواصل منذ عقود تجاه لاجئي فلسطين.

إن الأونروا جزء لا يتجزأ من الأمم المتحدة، والتي ترسخ للنظام المتعدد الأطراف.

إنني أحثكم على حماية هذه الوكالة التابعة للأمم المتحدة من الجهود الرامية إلى إنهاء ولايتها، بشكل تعسفي وقبل الأوان، في غياب حل سياسي طال انتظاره.

شكرا لكم.